وافق على تكليف "حماية الأموال" النظر في مخالفات

مجلس الأمة: 10 نواب تقدموا لطرح الثقة

المويزري: وزارة الخارجية تتعمد عدم التعامل مع ديوان المحاسبة ولا تمكنه من أداء مهامه

الغانم مترئسا الجلسة

سمو الشيخ صباح الخالد محييا الحضور

أستغرب رد "الخارجية" على مطالب "المحاسبة" بخصوص فواتير الضيافة بأن الضيافات كثيرة

الوزارة لم تستفد من مبنى الوفد الدائم بنيويورك ويتم دفع مبالغ تقارب المليون و883 ألف دولار

محور التعدي على المال العام تم وضعه نتيجة عدم وجود ضوابط للصرف في الوزارة والبعثات الدبلوماسية

وزير الخارجية سحب قرار الندب رغم أنه ينهي ولا يسحب وهذه مخالفة صريحة للقانون

هناك قرارات لتنقلات الوزارة تتضمن كشوفاً بأسماء المتنقلين ثم نتفاجأ بإلغائها

الصندوق الكويتي للتنمية يجب أن يتم استقطاع نسبة 25 ٪ من أرباحه لصالح " السكنية"

لماذا التوسع الدائم في المنح الخارجية بينما الداخل بحاجة إلى توفير وظائف وإصلاح طرق .الخ؟

الجلاوي: الحكومة تؤكد أحقية النائب في استخدام أدواته الرقابية وفقا للضوابط الدستورية والقانونية

الاستجواب المقدم للوزير لا يتفق مع الضوابط من حيث تحديد الموضوع ووضوحه

العتيبي: ردود الوزير على محاور الاستجواب ضعيفة وتأكيده على الاهتمام بالرعايا الكويتيين مجرد حبر على ورق

بعض السفارات تقوم بالتمييز بين الكويتيين وهذه مشكلة أزلية يجب حلها

الكويت من أكثر الدول التزاما في دفع اشتراكات الهيئات الدولية لكنها الأقل في التمثيل بهذه المنظمات

كتب: أحمد الهديان

فيما وافق مجلس الأمة أمس في جلسته العادية على رسالتين واردتين، بشأن النظر في مخالفات واردة في تقارير ديوان المحاسبة بخصوص بنك الائتمان، وإحالة قوانين متعلقة بالمتقاعدين إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، انتهت جلسة الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري بتقديم طلب لطرح الثقة في نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تقدم 10 نواب بطلب طرح الثقة بوزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد الناصر، بعد انتهاء جلسة استجوابه المقدم من النائب شعيب المويزري.

وكان رئيس المجلس قد افتتح الجلسة العادية في موعدها صباح أمس وعلى جدول أعمالها 13 بنداً و90 فقرة.

واعتذر عن الحضور النواب: عبدالكريم الكندري، عبدالعزيز الصقعبي وثامر السويط.

ووافق مجلس الأمة على رسالتين واردتين، بشأن النظر في مخالفات واردة في تقارير ديوان المحاسبة بخصوص بنك الائتمان، وإحالة قوانين متعلقة بالمتقاعدين إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وتقدم بالرسالة الأولى مجموعة من الأعضاء يطلبون فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة النظر في المخالفات المالية والإدارية المقرونة بقرارات بنك الائتمان وفقا لتقارير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2022/2021، على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على هذا الطلب.

وطلب النائب أسامة الشاهين في الرسالة الثانية إحالة الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالمتقاعدين، والمدرجة على جدول أعمال اللجنة التشريعية إلى اللجنة المالية وذلك خلال أسبوعين من تاريخ الموافقة على الطلب.

ودعت مداخلات نيابية إلى استعجال نظر قوانين المتقاعدين فيما يتعلق برفع المعاشات والمشاركة في أرباح التأمينات الاجتماعية.

وطالب النواب في هذا الصدد بتعديل الزيادة المقررة كل 3 سنوات للمتقاعدين ومراجعة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية في ظل غلاء المعيشة.

وأكدت مداخلات نيابية ضرورة حسم الحكومة مسألة توزيع جزء من الأرباح على المتقاعدين والتي صدرت بتوجيهات من سمو ولي العهد.

وحول طلب تشكيل لجنة تحقيق في بنك الائتمان أعرب نواب عن استيائهم من عدم تفعيل توصيات مجلس الأمة بشأن التوظيف من دون إعلان وتجاوز الأوامر التغييرية في المبنى الرئيس وعدم تطبيق المعايير الدولية.

وخلال المناقشة، قال النائب عبيد الوسمي إن الاقتراح المتعلق بالمتقاعدين سيكون على جدول أعمال التشريعية في الاجتماع المقبل.

ولفت إلى ان اللجنة أحالت 132 تقريرا إلى اللجان المختصة.. وهناك تراكم في عرض الاقتراحات مع توافر شرط الاستعجال.

وأعرب عدد من النواب عن تأييدهم طلب إحالة الاقتراحات بقوانين المدرجة بخصوص المتقاعدين إلى اللجنة المالية.

وقال مرزوق الخليفة: طلب مستحق وواجب استعجال قوانين المتقاعدين ومشاركة المتقاعدين بأرباح التأمينات، ويجب تعديل الزيادة التي تمنح كل 3 سنوات لأن 30 دينارا زيادة طفيفة.

من جانبه، قال أسامة الشاهين: قضية المتقاعدين محل إجماع.. ويجب مراجعة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية وتوزيع الأرباح وزيادة كل 3 سنوات وقانون التأمينات لا يمنع توزيع الأرباح ولكن النص لم يفعل منذ تأسيس التأمينات ومطالبتنا تتفق مع القانون.

وقال الصيفي الصيفي: رسالة المتقاعدين قيمة لأنهم فئة مظلومة في ظل التضخم وغلاء المعيشة والقانون يجيز توزيع جزء من أرباح التأمينات، مطالبا اللجنة التشريعية بإحالة قوانين المتقاعدين إلى اللجنة المالية البرلمانية.

وأشار حمد المطر إلى أنها "رسالة مهمة ومستحقة وعاجلة التي تتعلق بالمتقاعدين وهم الفئة الأكثر استحقاقا"، متابعا: "هناك مواطن متقاعد راتبه 600 دينار والوزير يأخذ مكافأة 100 ألف سنويا، وعلى التشريعية إحالة القوانين الى المالية لإعداد تقريرها ورفعه إلى المجلس".

وأضاف: "هناك متقاعدون لا يقدرون على شراء ثلاجة.. يا رئيس الحكومة رد على الناس فيه أرباح؟"

من جانبه، قال النائب عبدالله الطريجي "بنك الائتمان مرفق حيوي ويجب تطويره وتجديد الدماء"، مشيرا إلى أن لجنة حماية الأموال العامة ستقدم تقريرها بشأن الملاحظات الواردة على البنك".

وأيد "عقد جلسة خاصة للمتقاعدين والخروج بقرارات تدعم هذه الفئة وتنظر في احتياجاتهم".

وقبل مناقشة الاستجواب، وافق المجلس على النظر في 4 تقارير في جلسة الغد "اليوم" وهي تقرير لجنة تنمية الموارد بخصوص أحكام الخدمة المدنية وتعديل قانون الرعاية السكنية وتعديل قانون الاحتياطات الصحية للوقاية من بعض الأمراض السارية.

بعدها بدأ مجلس الأمة في مناقشة الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري لوزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد الناصر والمكون من 4 محاور.

وأعلنت الحكومة بعد انتقال المجلس إلى بند الاستجوابات عن استعدادها للتعامل مع الاستجواب وصعود الوزير المنصة، مع تسجيل تحفظها عليه لفقدانه الشروط والضوابط المقيدة لحق استخدامه.

وقال وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة جمال الجلاوي إن الحكومة تؤكد أحقية النائب في استخدام أدواته الرقابية وفقا للضوابط الدستورية والقانونية.

وأضاف إن الاستجواب المقدم لوزير الخارجية لا يتفق مع هذه الضوابط من حيث تحديد الموضوع ووضوحه، إلا أن الحكومة ستتعامل مع الاستجواب.

من جهته أعرب وزير الخارجية الشيخ أحمد الناصر عن استعداده لصعود المنصة رغم القناعة التامة بمخالفة الاستجواب الدستور والمادة 134 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لخلوه من الموضوعات والوقائع، مضيفا "ليس لدي ما أخفيه وجاهز للمناقشة".

وكان النائب شعيب المويرزي قد تقدم باستجواب في مستهل الشهر الجاري إلى وزير الخارجية من 4 محاور تتعلق بالهدر وتبديد المال العام، ومخالفة القوانين والتخبط الإداري، وعدم حماية مصالح البلاد السياسية والأمنية والإخفاق في رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج، ومخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية.

واستعرض المويزري خلال مرافعته المحاور الأربعة المتعلقة بالهدر وتبديد المال العام، ومخالفة القوانين والتخبط الإداري، وعدم حماية مصالح البلاد السياسية والأمنية والإخفاق في رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج، ومخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية.

وأوضح المويزري أنه فيما يتعلق بالمحور الأول فقد أكدت تقارير ديوان المحاسبة التعدي على المال العام في وزارتي الخارجية وشؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير.

واعتبر أن وزارة الخارجية تتعمد عدم التعامل مع الديوان ولا تمكنه من أداء مهامه وأن بعض البعثات الدبلوماسية لا تقدم أي معلومات لديوان المحاسبة، مشيرا إلى إبداء لجنة الميزانيات ملاحظات بشأن عدم وجود أي مستندات أو وثائق تخص الأموال التي تصرفها تلك البعثات.

واستغرب المويزري رد وزارة الخارجية على مطالب ديوان المحاسبة بخصوص فواتير الضيافة بأن الضيافات كثيرة ولا يستطيعون حصر أو توفير فواتيرها، رغم المبالغ الكبيرة المصروفة على هذا البند.

وأكد أن الوزارة لم تستفد من مبنى الوفد الدائم بنيويورك ويتم دفع مبالغ تقارب مليونا و883 ألف دولار إيجارات ومصروفات أخرى بما يعادل نصف مليون دينار من دون الاستفادة منه.

وأضاف إن محور التعدي

نواب يؤيدون وآخرون يعارضون «طرح الثقة» بأحمد الناصر

أعلن عدد من النواب مواقفهم من طلب طرح الثقة في وزير الخارجية الشيخ أحمد الناصر بعد انتهاء الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري.

ففيما كشف نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي عن تجديده الثقة وكذلك النواب حمد الهرشاني وخالد عايد وسلمان الحليلة، أكد النائبان عبد الكريم الكندري وثامر السويط طرحهما الثقة في الوزير.

المويزري خلال طرح محاور الاستجواب

الخليفة متحدثا

الشيخ أحمد المنصور متابعا وقائع الجلسة

الشيخ أحمد الناصر يتلقى التهاني